الأمم المتحدة

A/73/208

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

شهد عام ٢٠١٨ استمرار ظهور ثمار الانتعاش الذي بدأ عام ٢٠١٧ في التجارة العالمية، حيث تجاوز نمو التجارة النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مرة أخرى. وفي حين أن هذا يؤدي في الأحوال العادية إلى توقعات متفائلة، فإن سلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف تتعرض للتهديد ومعها آفاق نمو التجارة العالمية وتحقيق خطة التنمية الشاملة. ويعرض هذا التقرير أحدث الإحصاءات التجارية، والسبل التي تمكن النظام التجاري المتعدد الأطراف والمعاد تنشيطه والقادر على الصمود من أن يتيح للتجارة الاضطلاع بدورها كأداة تمكينية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

* A/73/150.

18-12039 (A) 070918 130918

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – الاتجاهات السائدة في التجارة

١ – في عام ٢٠١٧، وبعد عامين من التراجع، انتعشت التجارة العالمية في نهاية المطاف. فقد شهدت نموا بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة بالعام السابق، لتصل قيمتها إلى ما يقارب ٢٣ تريليون دولار. وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظلت التجارة الدولية أقل من الذروة التي حققتها في عام ٢٠١٤ بنحو ١,٢ تريليون دولار. وتشير تنبؤات منظمة التجارة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التجارة يُتوقع أن تنمو بنحو ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ بما يتفق مع الناتج العالمي.

٢ – وبغض النظر عن الانتعاش، تجدر الإشارة إلى أن هناك تغييراً قد طرأ على ديناميات التجارة الدولية. فالزيادة المطردة في التجارة الدولية التي ميزت معظم سنوات حقبة التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حل محلها نمطٌ أكثر تقلباً وهشاشةٌ عامة. وبعد التعافي القوي من الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، شهدت التجارة نموا متباطئا ثم انخفضت بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥، ثم تراجعت مرة أخرى بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ولم تسجل قيمة التجارة الدولية انخفاضا على مدى عامين متتالين منذ أوائل الثمانينات.

٣ – وظل أداء التجارة الدولية خلال السنوات الخمس الماضية متعارضا ليس مع الاتجاه السابق فحسب، بل أيضا مع البيئة الاقتصادية العامة. وبينما تفوق معدلُ نمو التجارة الدولية على معدل النمو الاقتصادي خلال معظم سنوات العقود الثلاثة الماضية، فقد شهد عاما ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ارتفاعاً في الناتج المحلي العالمي وفي الوقت نفسه انخفاضاً في قيمة التجارة الدولية[(١)]. ويسجل هذه الديناميات واحدٌ من أكثر المؤشرات استخداما لقياس اتجاهات العولمة – وهو نسبة قيمة التجارة إلى الناتج العالمي (أنظر الشكل الأول). وقد توقف هذا المؤشر عند نحو ٦٢ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ ثم انخفض خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ – وهما عامان يشار إليها في كثير من الأحيان بفترة تفكك العولمة. وارتفع المؤشر في عام ٢٠١٧ إلا أنه يظل دون ذروته.

(١) لم يُسجل أي انخفاض في قيمة التجارة خلال فترة التوسع الاقتصادي منذ عام ٢٠٠١، إلا أن تراجع التجارة الدولية منذ ذلك الحين كان هامشيا (لم يبلغ حتى ١ في المائة).

الشكل الأول

النمو الاقتصادي ونمو التجارة الدولية: ٢٠٠٠-٢٠١٨

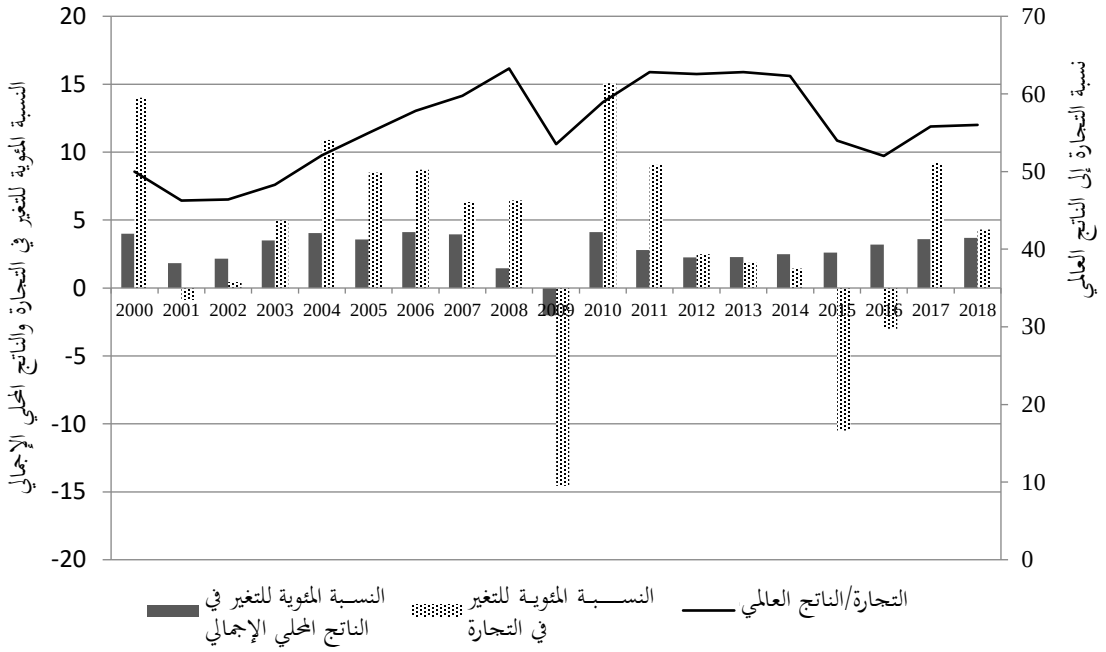

المصدر: تستند حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى بيانات قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: بيانات عام ٢٠١٨ هي توقعات.

٤ - ولا ينعكس حجم التراجع في تجارة السلع والخدمات الملحوظ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في العوامل الدورية وحدها، ومن الأمثلة عليها انخفاض الاستثمارات وأسعار السلع الأساسية، فهو يتبدى أيضا في التغير الذي طرأ على عملية التكامل الدولي. وقد شرع العديد من الاقتصادات في زيادة التركيز على مسار محلي لتحقيق التنمية، نتيجة للتراجع المستمر في عملية التخصص الرأسي في البلدان المختلفة. وبالفعل، فإن اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المدخلات المستوردة (تُقاس بنسبة الواردات الوسيطة إلى الصادرات من السلع المصنعة)، انخفض في العديد من البلدان خلال العقد الماضي[٢].

٥ - وقد اتسم تراجع التجارة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ باتساع النطاق والانتشار الجغرافي. وتضررت البلدان النامية كثيراً بانهيار التجارة - في معظم الحالات لحق بها ضرر أكبر مما لحق بالبلدان المتقدمة النمو (أنظر الشكل الثاني).

(٢) في حالة الصين، على سبيل المثال، انخفضت نسبة المدخلات الوسيطة في مقابل الصادرات من حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٧ (قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية).

الشكل الثاني

التراجع والانتعاش في الصادرات

(كنسبة مئوية)

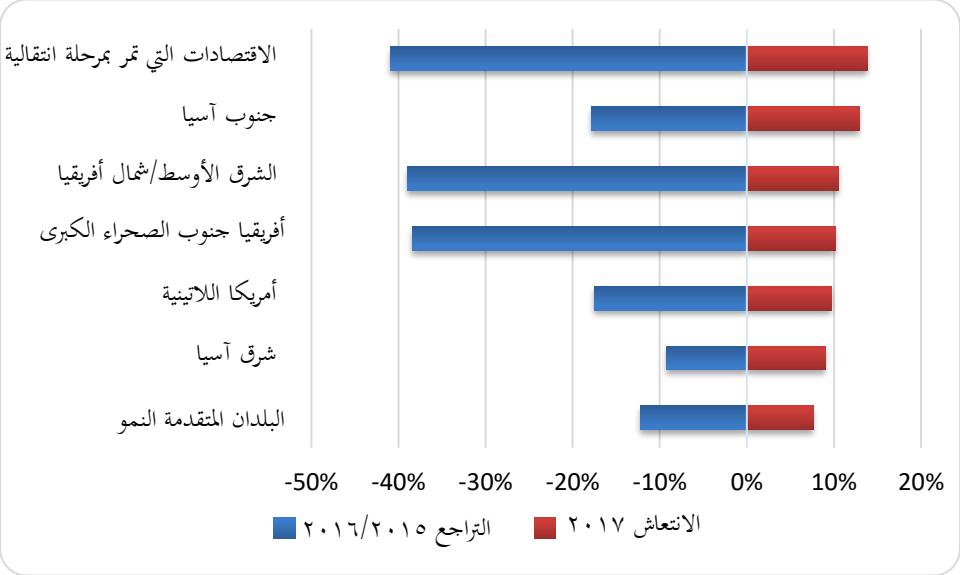

المصدر: أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: تشير معدلات النمو إلى خط الأساس لعام ٢٠١٤.

٦ - ومع أن التجارة عادت إلى الانتعاش في عام ٢٠١٧، فإن قيمة صادرات البضائع في عام ٢٠١٧ بقيت أقل بكثير من القيمة التي بلغتها عام ٢٠١٤ في أغلب البلدان. وتمثل شرق آسيا المنطقة الوحيدة التي عادت فيها الصادرات إلى معدلات مماثلة للمعدلات التي شهدها عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاضات الأكثر محدودية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وهذه القدرة على الصمود ليست مثيرة للدهشة، لأن مصدري الصناعات التحويلية في شرق آسيا أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة عموما في الأسواق الدولية، مما أتاح لهم الصمود بشكل أفضل في مواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية. أما بالنسبة لمؤشرات أخرى غير وراء المتوسطات الإقليمية، فقد شهدت معظم البلدان انتعاشا في عام ٢٠١٧ ولكن بنسب مختلفة. ومن بين الاقتصادات الرئيسية، حقق الاتحاد الأوروبي انتعاشا في صادرات البضائع بنحو ٩ في المائة، وحققت الصين نسبة ٨ في المائة، وحققت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة ٦,٥ في المائة. أما الاقتصادات الآسيوية الناشئة، فقد حققت أداء جيدا بوجه عام، حيث شهدت الصادرات في جمهورية كوريا نموا بنحو ١٦ في المائة، وفي الهند بنسبة ١٣ في المائة. وتُلاحظ اختلافات أوسع نطاقا في حجم الانتعاشات المتحققة في أفريقيا، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض تنوع الهياكل التصديرية. ومن بين الاقتصادات الأفريقية الرئيسية، حققت جنوب أفريقيا نموا في الصادرات بنحو ١٨,٥ في المائة، وحققت نيجيريا نحو ١٥,٥ في المائة، وحققت أثيوبيا نحو ٨,٥ في المائة في معدل نمو الصادرات. ومن ناحية أخرى، اقتصر نمو الصادرات في مصر وكينيا على ما نسبته ١ في المائة فقط. وانتعشت الصادرات بقوة أيضا في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. فقد شهدت البرازيل نموا في الصادرات بنسبة ١٧,٥ في المائة، وشيلي بنسبة ١٢,٥ في المائة، والمكسيك بنسبة ٩,٥

في المائة. وكانت الأرجنتين هي الاستثناء الوحيد من الانتعاش الواسع النطاق الذي شهدته بلدان أمريكا اللاتينية، حيث شهدت الصادرات نسبة نمو بلغت ١ في المائة. ويبرز عدم التجانس في معدلات الانتعاش بين الدول الحاجة إلى اتباع النهُج السياساتية المختلفة والمتنوعة اللازمة لتحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، كما يبرز هشاشة المكاسب التي تحققت في هذا السياق.

٧ - وشهدت السنوات القليلة الماضية أيضا تغيرا في ديناميات التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة التجارة بين البلدان النامية حوالي ٢٧ في المائة من التجارة العالمية. وفي حين أن التجارة بين بلدان الجنوب قد غذَّت جزءا كبيرا من التوسع التجاري الذي شهده العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (أنظر الشكل الثالث)، فقد تقلص دورها كمحرك لنمو التجارة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن نحو نصف التجارة فيما بين بلدان الجنوب يرتبط بالصين. وإذا استبعد حجم التجارة بين الصين والبلدان النامية الأخرى، فإن التجارة فيما بين بلدان الجنوب تشكل نحو ١٣ في المائة من حجم التجارة العالمية. وقد كانت التجارة فيما بين بلدان الجنوب أكثر تأثراً بالتراجع في التجارة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وكذلك بالانتعاش الذي شهده عام ٢٠١٧. ويمكن أن يكون لذلك آثار مهمة في قدرة البلدان على تسخير التجارة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الثالث

التجارة فيما بين بلدان الجنوب (كنسبة مئوية من التجارة العالمية)

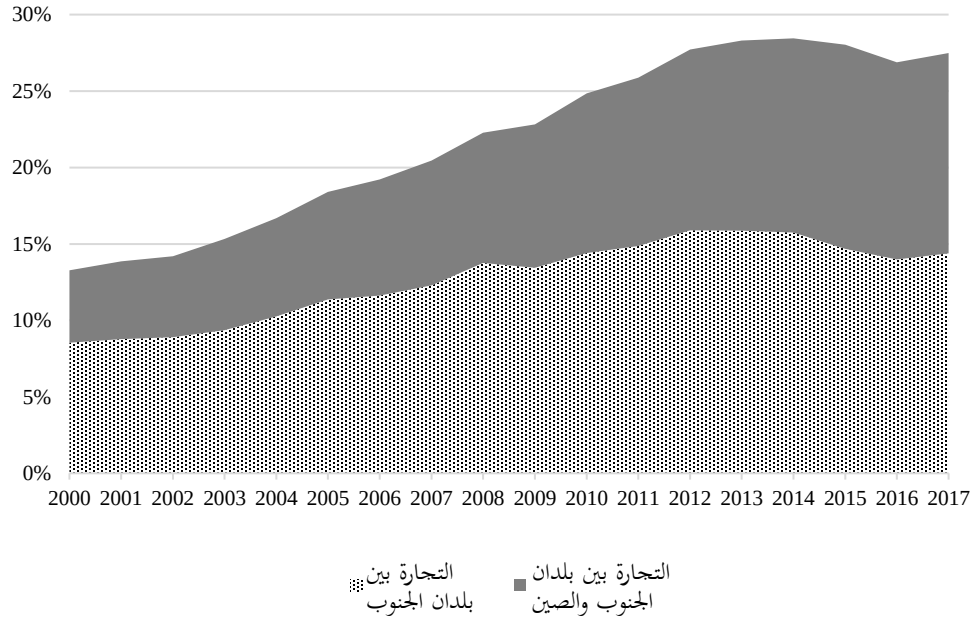

المصدر: أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية.

ألف – للتجارة في السلع الأساسية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم البلدان النامية

٨ – أدت أسعار السلع الأساسية دوراً كبيرا في انهيار التجارة الدولية وكذلك في تعافيها. ومع اعتماد نحو ثلثي البلدان النامية على السلع الأساسية، ومع وصول هذه النسبة إلى نحو ٨٠ في المائة بين أقل البلدان نموا، لا تزال أسعار السلع الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على عائدات التصدير في العديد من البلدان. وتؤثر حركات الأسعار في نهاية المطاف على قدرة الدول النامية على تلبية احتياجاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وبينما زادت أسعار السلع الأساسية جميعها في عام ٢٠١٦، فقد كانت اتجاهاتها أكثر تنوعا في عام ٢٠١٧ (أنظر الشكل الرابع). وما فتئت الأسعار الإجمالية للسلع الأساسية ترتفع، كما يتضح عند قياسها بمؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة الذي ارتفع بنحو ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. إلا أن الزيادة في هذا المؤشر المركب كانت مدفوعة أساسا ببند الوقود (ارتفع بنسبة ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٧) الذي وصل إلى أعلى مستوى له منذ عامين بسبب تخفيضات في الإمدادات التي اتفقت عليها الدول المنتجة الرئيسية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وغير الأعضاء في المنظمة. وارتفع أيضا مؤشر أسعار المعادن والخامات والفلزات (بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٧)، بفعل الطلب القوي والشواغل إزاء العرض المحدود لبعض الفلزات الأساسية، لا سيما تلك المستخدمة في بناء المركبات الكهربائية. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات العامة في أسعار الأغذية والمواد الخام الزراعية التي بدأت في عام ٢٠١٦ عكست اتجاهها بعد ذلك في عام ٢٠١٧، وهو عام شهد مستوى يكاد يكون قياسياً في الإنتاج الزراعي. وخلال عام ٢٠١٧، انخفض مؤشر أسعار الأغذية بنحو ٧ في المائة، وانخفض مؤشر أسعار المواد الخام الزراعية بنحو ٦ في المائة. وتشير الإحصاءات الأولية للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ إلى عكس مسار الاتجاهات التي شهدها عام ٢٠١٧، مع وجود اتجاه تنازلي في أسعار الوقود والفلزات واتجاه تصاعدي في أسعار المواد الغذائية الزراعية. ومع ذلك، فإن أحدث التوقعات (لا تظهر في الشكل الرابع) تشير إلى إمكانية حدوث انتعاش في أسعار الفلزات والوقود. وفي هذه المرحلة، من الصعب تحديد إلى أي مدى سيستمر هذا الانتعاش في الأسعار. ومن المتوقع أن يؤثر الخطاب الحالي المتعلق بالتجارة على أسواق الحبوب، على سبيل المثال، ويمكن أن يؤثر على الإمدادات الغذائية والإنتاج الغذائي. وبالنظر إلى أن معظم البلدان المستوردة الصافية للأغذية هي من البلدان النامية، فإن من المتوقع أن تتأثر بدرجة أكبر بالصدمات السياسياتية التي ضربت أسواق الحبوب الدولية.

الشكل ٤

مؤشرات الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ – ذار/مارس ٢٠١٨)

(٢٠١٥ = ١٠٠)

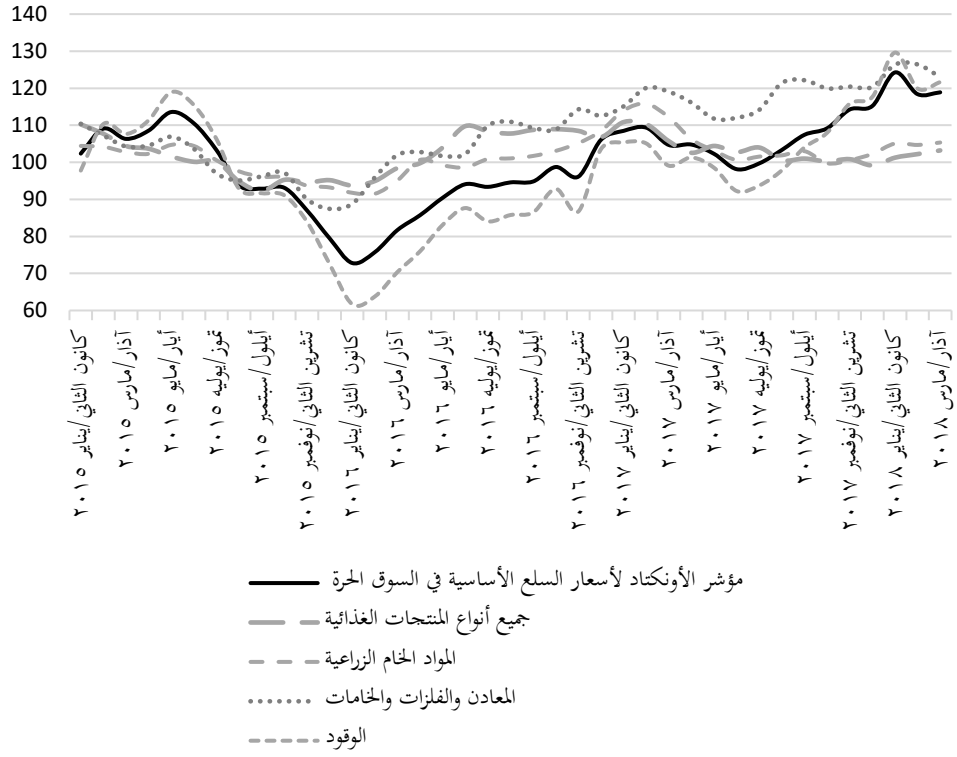

المصدر: أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

باء – التجارة في الخدمات: مجال الفرص المتاحة أمام البلدان النامية

الشكل الخامس

صادرات الخدمات والسلع، ٢٠٠٥–٢٠١٧ *(٢٠٠٥=١٠٠)*

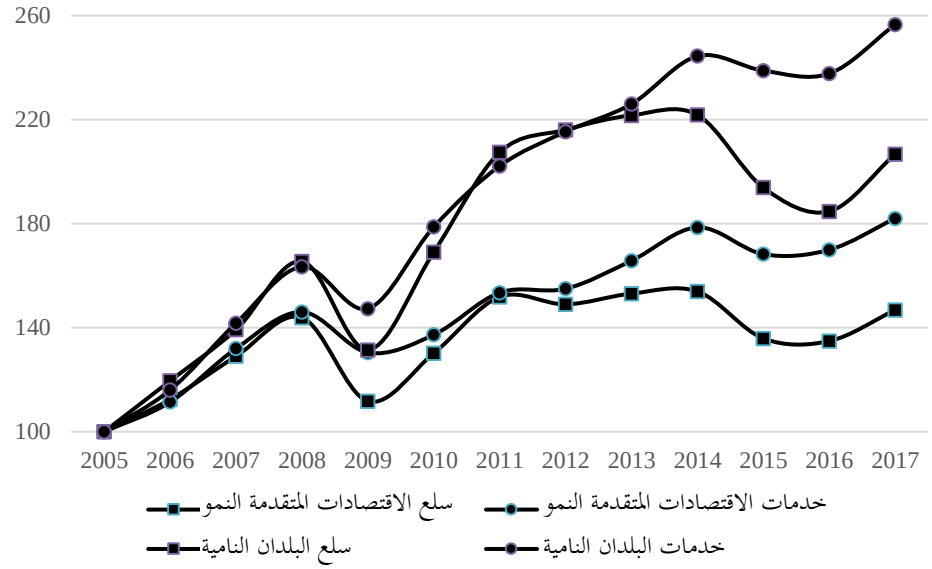

المصدر: أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٩ – مع أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تهيمن على التجارة في الخدمات، فإن البلدان النامية تواصل اللحاق بالركب. وكما يبين الشكل الخامس، شهد العقد الماضي نمواً في صادرات الخدمات بمعدل أكبر من صادرات السلع، كما كان نمو الخدمات في البلدان النامية أكبر منه في البلدان المتقدمة النمو. وكانت صادرات الخدمات أيضا أكثر قدرة على الصمود من صادرات السلع، وهو ما يظهر من الانخفاض الكبير في صادرات الخدمات، سواء في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٩ أو عند تراجع التجارة في عام ٢٠١٥[٣].

١٠ – وارتفعت حصة الاقتصادات النامية في الصادرات العالمية للخدمات من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن بين المناطق النامية، سجلت آسيا أسرع معدلات النمو في صادرات الخدمات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٧، وسجلت أفريقيا أبطأ معدلات النمو في هذا المجال. وعلى الرغم من التركيز على النقل والسفر في نماذج التصدير في البلدان النامية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٧، فإن الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والمعلومات؛ والخدمات المالية؛ وخدمات الأعمال الأخرى، صُنفت ضمن أسرع الفئات نموا بين صادرات الخدمات في الاقتصادات النامية. وقد شهدت هذه القطاعات معدلات نمو سنوية بلغت ١٢ في المائة و ١١ في المائة و ٩ في المائة على التوالي. ومع أن صادرات الخدمات في أقل البلدان نموا لا تزال منخفضة جداً بالمقارنة بالصادرات

(٣) تستند هذه الاتجاهات إلى إحصاءات الحسابات القومية، التي كثيراً ما تستبعد فئات معينة (الأسلوبان ٣ و ٤ من أساليب التوريد لدى منظمة التجارة الدولية)، والقيمة المضافة للخدمات المدرجة في صادرات السلع وأنشطة الخدمات ضمن شركات الصناعات التحويلية. ولذا فإن هذه الاتجاهات تقلل من أهمية مساهمة الخدمات في التجارة.

العالمية من الخدمات، بنحو ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، فهي تحقق زيادة سريعة، حيث تمثل ١٩ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نموا. وهذا يبرز الدور الممكن للصادرات من الخدمات في تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة.

١١ - ويمكن تعزيز مساهمة الخدمات في التنمية عن طريق إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، التي تهيئ المزيد من المنافسة وتوفر المدخلات والعوامل ذات الصلة اللازمة لدعم الخدمات المحلية. ويدعم هذه الفكرة ارتفاعُ إنتاجية شركات الخدمات المصدرة للخدمات بالمقارنة بإنتاجية شركات الخدمات غير المصدرة في البلدان المنخفضة الدخل[٤]. ومع ذلك، تستمر أهمية القيود المفروضة على التجارة في الخدمات ذات صلة، ولا سيما في قطاعي الخدمات المهنية والنقل. وفي حين تعكف بعض البلدان على الحد من القيود، ولا سيما في الأسلوب ٣ من أساليب التوريد لدى منظمة التجارة الدولية، لا تزال التجارة في خدمات التنقل المؤقت للأفراد تعاني من قيود مشددة، مثل الحصص، واختبارات سوق العمل، وفترات البقاء[٥]، والقواعد التقييدية لإصدار التأشيرات وتصاريح العمل، وعدم الاعتراف بالمؤهلات والتراخيص. وبالنظر إلى أن تكاليف التجارة في الخدمات مرتفعة وهي تنخفض على نحو أبطأ من تكاليف التجارة في السلع، فإن التصدي لهذه القيود ينبغي أن يكون عنصرا حاسما في السياسة التجارية.

١٢ - وعلى نحو متزايد تيسر قنوات التجارة الإلكترونية التجارة الدولية، سواء في السلع أو في الخدمات. ومع أن معظم التجارة الإلكترونية تتعلق بالمعاملات بين المؤسسات التجارية، فإن انتشار تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المستهلكين أدى إلى زيادة أهمية المعاملات التجارية الالكترونية التي تجري بين المؤسسات التجارية والمستهلكين. وتقدر الأونكتاد قيمة مجموع التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين بنحو ٣ تريليونات دولار[٦]. ويبقى معظم هذه المعاملات ضمن الاقتصاد المحلي إلى حد كبير. ولا تزال التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين عبر الحدود منخفضة نسبيا. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن قيمة التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين بلغت ١٨٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يعادل ٧ في المائة من مجموع التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين. وتتبوأ الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موضع القيادة في مجال التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين عبر الحدود، حيث يستحوذ كل منها على نحو ٤٠ بليون دولار. ومن المتوقع أن تحقق التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين عبر الحدود نموا كبيرا خلال السنوات المقبلة، ويرجع السبب الأساسي في هذا إلى زيادة انتشار تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المرجح أن يكون لهذا النمو آثار عديدة على التجارة وخطة التنمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير الهياكل الأساسية التي تخدم المعاملات التجارية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين.

(٤) الأونكتاد، *الخدمات والتحول الهيكلي من أجل التنمية* (نيويورك وجنيف، ٢٠١٧).

(٥) صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، *تحويل التجارة إلى محرك للنمو بالنسبة للجميع: التدليل على التجارة وسياسات تيسير التكيف (٢٠١٧)*.

(٦) *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية*. (مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، رقم المبيع E.17.II.D.8).

جيم – الهدف البعيد المنال: تحدي الصادرات في أقل البلدان نموا

١٣ – شـــهد عام ٢٠١٧ مزيداً من ابتعاد أقل البلدان نموا، كمجموعة، عن بلوغ الغاية ١٧-١١. فمنذ عام ٢٠١٤، تراجعت حصـــة هذه البلدان من الصـــادرات العالمية، وذلك إلى حد كبير نتيجة لانخفاض في صادرات الموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠١٧، أصبحت أقل البلدان نمواً تمثل ما نسبته ٠,٩٣ في المائة من الصـــادرات العالمية. ولكي تحقق أقل البلدان نموا، كمجموعة، الغاية ١٧-١١، يجب زيادة هذه الحصة بنحو ٣٣ في المائة سنويا (أنظر الشكل السادس). ويجب اتباع نهج متسق السياسات لتعزيز التحويل الهيكلي وتحقيق نمو مستدام في الصادرات.

الشكل السادس

حصة أقل البلدان نموا في قيم صادرات السلع العالمية

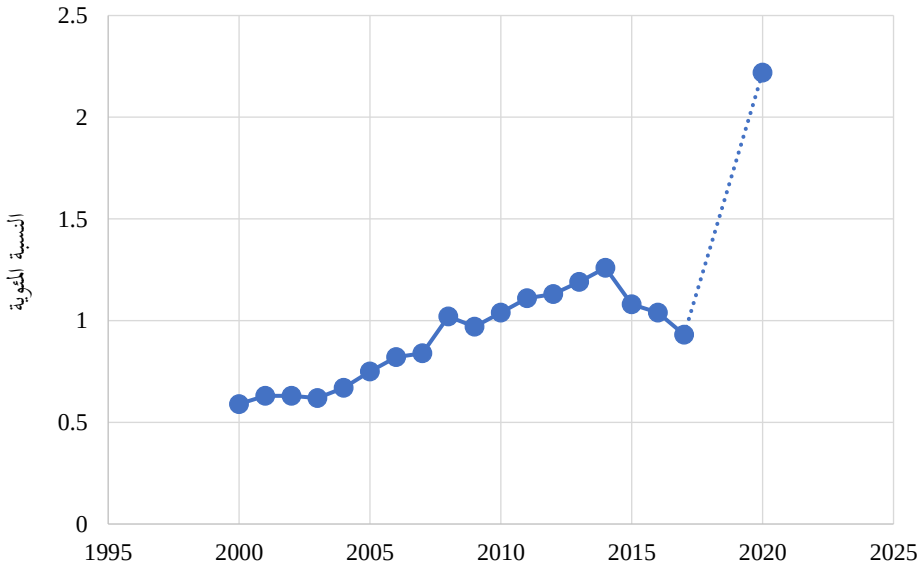

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد

١٤ – في حين أن للتحدي الذي يواجه أقل البلدان نموا، كمجموعة، أهميته، ثمة قدر كبير من عدم التجانس فيما بينها. فهناك ســـبعة من أقل البلدان نموا الواقعة في أفريقيا وآســـيا، حققت بالفعل الغاية ١٧-١١ في عام ٢٠١٧ أو يمكن أن يتوقع أن تحققها قبل عام ٢٠٢٠ اســـتنادا إلى النمو الحالي في الصـــادرات لديها. وكانت ١١ بلدا آخر قد حققت نموا كبيرا ولكنها ظلت دون المســـتويات المطلوبة لمضـــاعفة حصـــتها من الصـــادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ومن بين البلدان المتبقية، هناك ٦ بلدان حافظت على حصتها التي بلغتها عام ٢٠١١ من الصادرات العالمية، في حين أن ٢٠ بلدا شـهدت نمواً سلبياً كبيراً[٧].

(٧) لم تتوفر وقت كتابة هذا التقرير البيانات عن ثلاثة من أقل البلدان نموا (تيمور – ليشـــتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان).

١٥ - ويتمثل أحد القيود الهامة على صادرات أقل البلدان نموا في اعتمادها على الموارد الطبيعية. وقد تراجعت قيمة الصادرات من هذه السلع بالنسبة لجميع المصدرين خلال السنوات الأخيرة بسبب انكماش الطلب الخارجي وانخفاض الأسعار. وكانت الصادرات من أقل البلدان نموا المعتمدة على السلع الأساسية قد تضررت ضررا شديدا بشكل خاص نتيجة لهذا التطور (أنظر الشكل السابع). وقد ارتفعت الصادرات الزراعية ونصيب أقل البلدان نموا منها ارتفاعا متواضعا. أما المنسوجات والملابس فقد كانت من العوامل الرئيسية المحركة للتقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ١٧-١١: فأقل البلدان نموا لم ترفع قيمة صادراتها المنسوجات والملابس فحسب، ولكن أيضا حصتها في الصادرات العالمية، وهي تمضي في مسار جيد لمضاعفة حصتها بحلول عام ٢٠٢٠.

الشكل السابع

حصة أقل البلدان نموا في قيم الصادرات من السلع، حسب القطاع

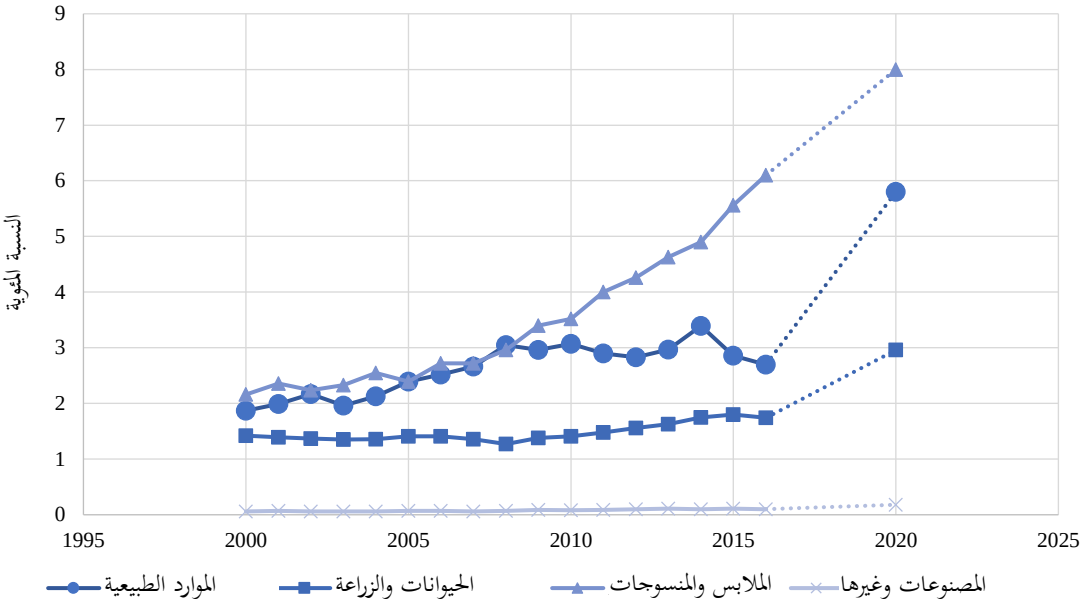

المصدر: الأونكتاد

ملاحظة: جرى اختيار أربعة قطاعات منتجات رئيسية نظرا لأهميتها بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا، وهي: الموارد الطبيعية، وتشمل السلع الأساسية الأولية باستثناء السلع الزراعية (رموز التنقيح ٣ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ٢٧ و ٢٨ و ٣ و ٦٨ و ٦٦٧ و ٩٧١)؛ والحيوانات والزراعة، وتشمل السلع الزراعية والحيوانات (رموز التنقيح ٣ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر و ١ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٤)؛ والملابس والمنسوجات وتشمل السلع الجلدية والمنسوجات والملابس والأحذية (رموز التنقيح ٣ للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ٦١ و ٦٥ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥)؛ والمصنوعات وغيرها، وتشمل جميع السلع الأخرى.

١٦ - والتحول الهيكلي والقدرات الإنتاجية أمران أساسيان للحد من تعرض أقل البلدان نموا المصدرة المعتمدة على السلع الأساسية للصدمات الخارجية المتعلقة بالأسعار والطلب. بيد أن الوصول الفعال إلى الأسواق يشكل أيضا عائقا أمام زيادة صادرات هذه البلدان. وتدعو الغاية ١٧-١٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى وصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة

وإلى تبسيط قواعد المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر الأونكتاد في بحوثه[٨]،[٩] أن مسائل من قبيل التدابير غير الجمركية والخدمات اللوجستية والموصولية وتيسير التجارة يمكن أن تمثل حواجز أمام الصادرات أكبر من التعريفات الجمركية. ومن أجل كفالة زيادة حصة صادرات أقل البلدان نموا حتى عام ٢٠٢٠ وما بعد ذلك، يلزم وجود اتساق فيما بين مختلف مجالات السياسة العامة، وينبغي دعمها من خلال تعزيز الشراكات العالمية، الأمر الذي يجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف منفعة عامة أساسية[١٠].

دال – الاختلالات التجارية

١٧ – في الوقت الراهن، تشغل الاختلالات التجارية حيزاً هاماً في المناقشة العامة وفي جدول أعمال وضع السياسات. وبعد أن بلغت الاختلالات التجارية العالمية ذروتها في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد استقرت عند حوالي ٢ في المائة من الناتج العالمي (أنظر الشكل الثامن). ولا غرابة في أن الاقتصادات الكبيرة هي الأكثر مساهمة في الاختلالات العالمية. ففي عام ٢٠١٧، كان الفائض في الحساب الجاري لدى ألمانيا نحو ٣٠٠ بليون دولار ولدى الصين نحو ١٨٠ بليون دولار. ومن ناحية أخرى، فإن العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة كان نحو ٤٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٧. ويتوقف كون الاختلالات مستدامة أم لا على حجمها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يتوقف على قيمتها المطلقة. وفي هذا الصدد، أصبحت حالة الحسابات الجارية لدى العديد من الاقتصادات أقرب إلى المستويات الأكثر استدامة. وبصفة خاصة، انخفض فائض الحساب الجاري لدى الصين من أكثر من ٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢ في المائة في عام ٢٠١٧.

(٨) Allessandro Nicita and Julia Seiermann, *G20 Policies and Export Performance of Least Developed Countries*, Policy Issues in International Trade and Commodities, Study Series No. 75 (Geneva, UNCTAD, 2016).

(٩) UNCTAD, “Trade facilitation and development: driving trade competitiveness, border agency effectiveness and strengthened governance”, Transport and Trade Facilitation Series No. 7 (2016).

(١٠) Mukhisa Kituyi, “How to ensure the continued participation of least developed countries in the multilateral trading system?”, UNCTAD, 3 February 2016. Available at http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1196.

الشكل الثامن

الاختلالات التجارية على الصعيد العالمي

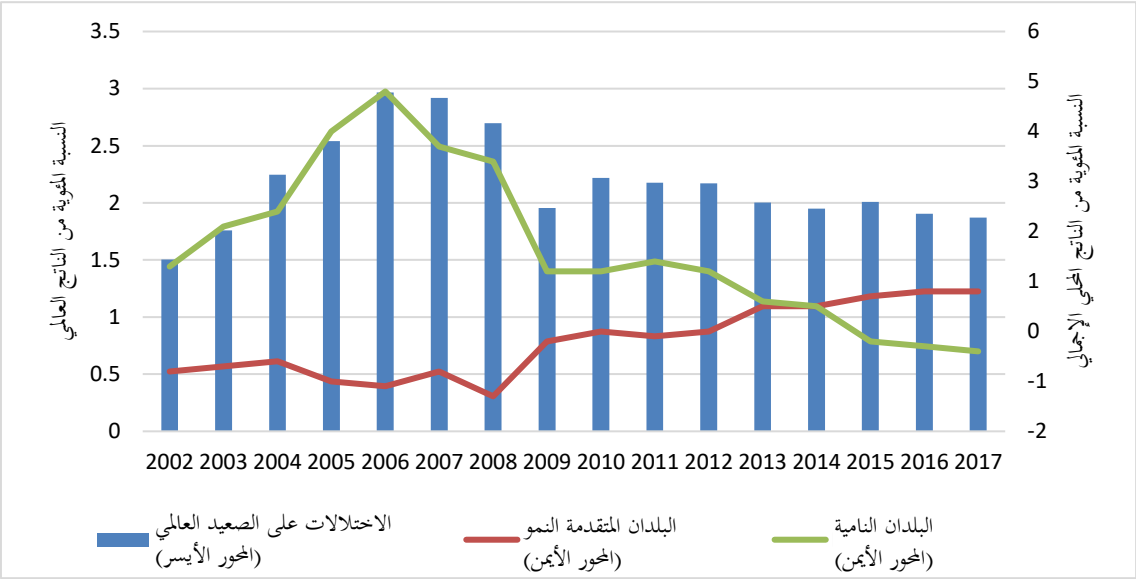

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد والإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: الاختلالات العالمية محسوبة على أنها مجموع القيم المطلقة لأرصدة الحسابات الجارية في جميع البلدان مقسومة على اثنين.

هاء – التحديات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق

١٨ - فيما يتعلق بالسياسة التجارية، ظلت التعريفات الجمركية مستقرة عند مستويات منخفضة خلال السنوات القليلة الماضية. غير أن التوتر الجاري بين الدول التجارية الرئيسية يمكن أن يغير هذا الاتجاه. وفي عام ٢٠١٧، كان متوسط التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية المنطبقة على التجارة الدولية حوالي ٣ في المائة، بينما كان المعدل المنطبق فعليا (بالنظر إلى اتفاقات التجارة التفضيلية) حوالي ٢ في المائة (انظر الشكل التاسع). وفيما يتجاوز المتوسطات، لا تزال الحماية الجمركية عاملا حاسما في الوقت الراهن في قطاعات معينة فقط وفي عدد محدود من الأسواق. وغالبا ما تكون التعريفات أعلى في قطاعات حساسة من قبيل الزراعة، والملابس والمنسوجات، والمنتجات الجلدية. كما لا تزال التعريفات كبيرة بالنسبة لمعظم التجارة فيما بين بلدان الجنوب (المعدل المطبق فعليا هو حوالي ٥ في المائة)، خاصة فيما يتعلق بواردات جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومعدلات التعريفات الكبيرة هذه هي أساسا بسبب اعتماد العديد من البلدان في هذه المناطق على الضرائب الحدودية لتمويل الميزانيات الحكومية.

الشكل التاسع

اتجاهات السياسات التجارية

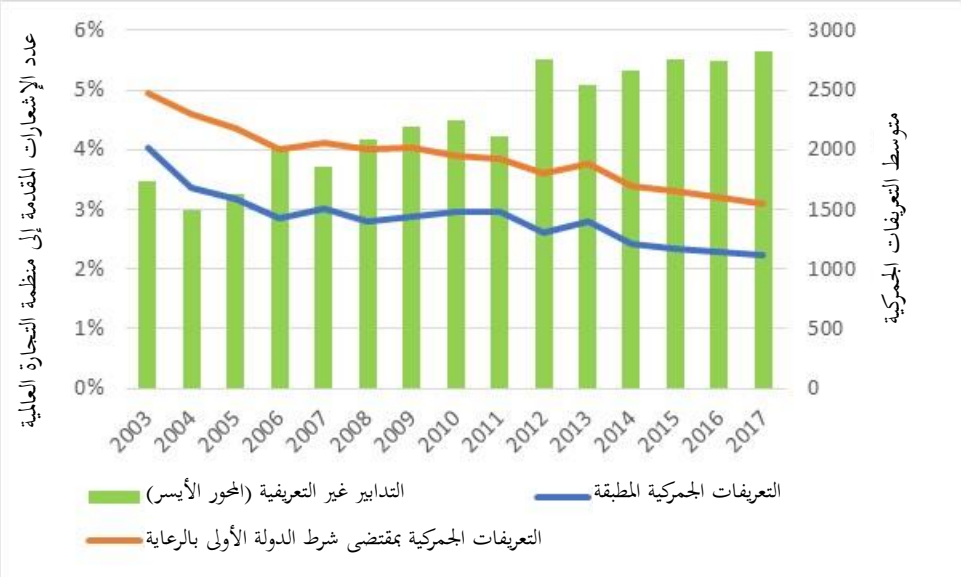

المصدر: أمانة الأونكتاد، بناء على بيانات مستقاة من نظام التحليلات والمعلومات التجارية للأونكتاد والبوابة المتكاملة للمعلومات التجارية لمنظمة التجارة العالمية.

١٩ - وتمثل التعريفات الجمركية أوضح العوائق أمام الوصول إلى الأسواق، غير أنها، على الرغم من المناخ الحالي، تكاد لا تشكل في أي وقت من الأوقات أهم عائق أمام التجارة. وثمة مجموعة كبيرة ومتزايدة من الأنظمة والشروط التي تعتمد عليها إمكانية الوصول إلى الأسواق، وهي تدير تلك الأسواق، ويتعين على السلع التجارية الامتثال لها، وهي التدابير غير الجمركية. وقد ظل عدد الإشعارات الموجهة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن أنواع مختلفة من التدابير غير التعريفية عند أكثر من ٢ ٥٠٠ إشعار بشكل ثابت منذ عام ٢٠١٢.

٢٠ - وبالإضافة إلى التدابير غير الجمركية، يتعين أن يفي العديد من الصادرات بشكل متزايد بمعايير الاستدامة الطوعية أو الخاصة لاحترام المعايير الاجتماعية والبيئية والأخلاقية كي تصل إلى رفوف سلاسل المتاجر الكبرى. واليوم، ينطبق أكثر من ٤٠٠ من معايير الاستدامة الطوعية، ومعظمها تضعها وتديرها جهات فاعلة غير حكومية.

٢١ - وللوفاء بهذه التدابير والمعايير آثار هامة تحرف التجارة الدولية، وغالبا ما يكون ذلك بسبب تكاليف الامتثال، والتي قد تعتمد على توفر دراية تقنية ومرافق للإنتاج وقاعدة للهياكل الأساسية. وهذه أمور يفتقر إليها الكثير من البلدان النامية والمشاريع الصغيرة، مما يؤثر بشكل خاص على قدرة صغار المنتجين على دخول الأسواق المتخصصة للمنتجات القائمة على الطبيعة والمراعية للبيئة.

واو – آفاق التجارة الدولية لعام ٢٠١٨

٢٢ – تشير معظم التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيستمر في كونه متيناً في عام ٢٠١٨ (نحو ٤ في المائة)[١١]. ولذا فإن من المنتظر أن يحذو النمو في التجارة حذوه، حيث يتوقع أن يستمر الترابط التاريخي بين التجارة والنمو الاقتصادي، رغم حدوث انفصام بينهما مؤخرا. وإذا لم تحدث أي صدمات اقتصادية عالمية كبرى، فإن العوامل الدورية – من قبيل الاتجاهات السائدة في النفقات الاستهلاكية ودورة السلع الأساسية – من شأنها أن تستمر في الإسهام في النمو التجاري في الأجل القصير.

٢٣ – ومع ذلك، فإن الزيادة السريعة في عدم اليقين المحيط بالسياسات التجارية في الآونة الأخيرة، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة والاستثمار الدوليين، إذ أن الالتزام بمجموعة محددة من القواعد التي تتيح للأعمال التجارية بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، هو أمر ضروري للتجارة الدولية.

ثانيا – التعاون المتعدد الأطراف والتجارة الدولية – نظام ينبغي أن يحظى بالحماية

٢٤ – أثر تناقص الدعم السياسي والشعبي في الآونة الأخيرة للتكامل التجاري فيما بين بعض الدول على آفاق التعاون التجاري المتعدد الأطراف. وتزايد التكامل التجاري، بما في ذلك زيادة تنقل الأشخاص، هو أمر يُنظر إليه بصفة متزايدة من جانب بعض الأطراف على أنه يتسبب في عدم المساواة، وفي التوترات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي. وقد بلغ عدم الرضا عن الأحوال التجارية مدى كبيرا لدرجة التشكيك حتى بوجود النظام التجاري وبمبررات التعاون المتعدد الأطراف بشأن التجارة، الأمر الذي أدى إلى الكثير من عمليات تصحيح المسار وحدوث انتكاسات وإعادة التفاوض بشأن الترتيبات التجارية القائمة والمقترحة. وشملت هذه الأمور المفاوضات الجارية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق شراكة المحيط الهادئ، والانتكاسات في شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمفاوضات على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية واتفاقات ثنائية أخرى للتجارة الحرة من قبيل الاتفاق بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة.

٢٥ – وقد أعلنت الولايات المتحدة عن سلسلة من التدابير الانفرادية المقيدة للتجارة ونفذتها في أوائل عام ٢٠١٨، وأعلنت البلدان المتضررة عن تدابير انتقامية للرد عليها، مما زاد من حجم الخطر الذي يهدد آفاق التعاون التجاري المتعدد الأطراف. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ثمة قلق متزايد من أن هذه التدابير يمكن أن تؤدي إلى فرض تدابير انفرادية لأسباب سياساتية مثيرة للجدل.

٢٦ – وتشير بحوث الأونكتاد إلى أنه في حال استمرار تصعيد هذه التوترات، فإن متوسط التعريفات الجمركية على التجارة الدولية يمكن أن يزيد عشرة أضعاف، ليرتفع من المستويات الحالية التي تبلغ نحو ٣ في المائة إلى أكثر من ٣٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن لعدم اليقين في السياسات آثار سلبية ترتبت عليه بالفعل، ومنها على سبيل المثال ما أصاب تدفقات الاستثمار. ويشير تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠١٨ إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي انخفضت بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٧. ويمكن أن يؤدي تصعيد التوترات التجارية وتوسيع نطاقها إلى التأثير سلبا

(١١) انظر، على سبيل المثال: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2018/03/20/world-economic-outlook-april-2018.

على الاستثمار في سلاسل القيمة العالمية، مما يحدّ بالتالي من الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل أحد أهم مصادر التمويل للبلدان النامية وأكثرها استقرارا.

٢٧ - والتعاون المتعدد الأطراف هو أفضل ضمان ضد تصاعد التوترات التجارية. ويتمثل الشاغل الرئيسي في أن النظام القائم على القواعد للتجارة الدولية يمكن أن يفقد مرجعيته بسرعة، إذا لم يتوفر له الدعم من الاقتصادات الكبرى. ولن يكون التحول إلى نظام تجاري قائم على القوة أمرا في مصلحة معظم البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل.

٢٨ - ومن الممكن أن يؤدي الوقوع في دوامات محتملة من التدابير الانتقامية التقييدية للتجارة إلى الطعن بشكل مباشر في مبررات التعاون المتعدد الأطراف وفي سلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وحتى إذا أخضعت هذه القضايا المعقدة منهجياً والواسعة النطاق لآلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، فإن الفصل فيها من شأنه أن يشكل تحديا كبيرا. فالآلية هذه تعرضت لضغط بسبب تجميد تعيين قضاة هيئة الاستئناف (لا تزال ٣ مقاعد شاغرة من أصل ٧ مقاعد). ويمكن أن يؤثر شلل الآلية بقوة على مصداقية منظمة التجارة العالمية وفعاليتها، لأن هيئة الاستئناف هي بمثابة الضامن للإنفاذ الفعال لقواعد المنظمة وضوابطها. وسوف يلحق أي انحسار في مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف ضررا بالعديد من البلدان النامية، معرضا إياها لبيئة تجارية يسودها عدم اليقين بشكل متزايد قد لا تتمكن من خلالها من المضي قدما في خططها الإنمائية، أو الإعراب عن شواغلها، أو أن يكون لديها القدرة على الانتقام بفعالية ضد أي تدابير حمائية تقوم بها الدول التجارية الأكبر.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الجوانب السلبية المهمة للاحتكاكات التجارية الحالية هو أنها تحول الانتباه والجهود المتعددة الأطراف بالفعل بعيدا عن المبادرات التي تشتد الحاجة فيها إلى التعاون المتعدد الأطراف، مثل إدارة التكامل المالي، ومعالجة الضرائب المفروضة على الشركات، ودعم الاستدامة البيئية. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تصحيح المشاكل العالمية بإجراءات انفرادية، فهي تتطلب تضافر الجهود مع إيلاء الاهتمام إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - النتائج السياساتية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات الشاملة المعلقة حاليا في المنظمة

٣٠ - يتأثر الدور المركزي للنظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو متزايد بعدم إحراز قدر كاف من التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة الإنمائية. وعلى الرغم من المناقشات المكثفة قبل المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وخلاله، فقد انتهى المؤتمر دون إعلان وزاري شامل. وقد اتُّخذت مجموعة من القرارات الوزارية في بعض المسائل، تحدد إطارا للتقدم لفترة ما بعد المؤتمر[١٢].

(١٢) شملت هذه القرارات: القرارات الوزارية بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك (WT/MIN(17)/W/64)؛ وبرنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية (WT/MIN(17)/W/65)؛ والشكاوى غير المتعلقة بانتهاك والشكاوى المتعلقة بأوضاع معينة في إطار اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (WT/MIN(17)/66)؛ وبرنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة (WT/MIN(17)/63)؛ وإنشاء فرقة عاملة تعنى بانضمام جنوب السودان.

٣١ - وبشكل بارز تم التوصل إلى التزام بمواصلة العمل البناء في المفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة لمصائد الأسماك بغية أن يعتمد المؤتمر الوزاري في عام ٢٠١٩ اتفاقا بشأن الضوابط الشاملة والفعالة[١٣]. ويضع ذلك الهدف موعدا نهائيا للتوصل إلى حل سليم للتصدي للحوافز الاقتصادية الضارة التي تسهم في استنزاف الأرصدة السمكية، وتعطل سبل العيش لسكان المناطق الساحلية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في إنجاز الغاية ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة، مع الوفاء بالموعد النهائي المحدد بها في عام ٢٠٢٠ للتخلص من الإعانات المقدمة إلى صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومن بعض أنواع الإعانات التي تقدم إلى مصائد الأسماك وتسهم في الصيد فوق القدرات المسموح بها وفي الإفراط في الصيد. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن هذه المسألة كانت قد اعتُبرت أفضل الإنجازات الواعدة للمؤتمر، فإن هذه النتيجة كانت مخيبة للآمال من جانب العديد من المؤيدين.

٣٢ - وفي ظل هذه الخلفية المتمثلة في عدم وجود نتائج موضوعية متفق عليها، فإن من الأهمية بمكان أنه تم اتخاذ مبادرات من جانب مؤيدي ثلاث قضايا جديدة: (أ) التجارة الإلكترونية، (ب) تيسير الاستثمار، (ج) تعزيز مشاركة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية. كما اتُخذت مبادرات بشأن الأنظمة المحلية المتعلقة بالخدمات.

٣٣ - وأشاد البعض بهذه المبادرات بوصفها تمثل سبلا جديدة للتعامل من خلال منظمة التجارة العالمية، وذلك بإتاحة المجال أمام البلدان التي لديها استعداد للمضي قدما فيما يتعلق بقضايا معاصرة محددة. ومع ذلك، فقد أعرب آخرون عن القلق من أن العمليات قد تتعارض مع بعض المبادئ الأساسية للمنظمة - وهي تعددية الأطراف وصنع القرار القائم على توافق الآراء - وأنه إلى حد كبير لا توجد أي ولايات محددة بشأن هذه المواضيع في إطار جولة الدوحة الإنمائية.

٣٤ - ولم يتوصل المشتركون في المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن المبررات العامة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ومفهوم خطة التنمية التي تشكل أساس مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية الحالية. وهذا الانقسام المستمر المتعلق بضمان الأخذ بإجراءات تعاونية لدعم وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أصبح مصدر استياء بين البلدان النامية.

٣٥ - وفي نهاية المطاف، فإن المؤتمر يمكن أن يُعتبر فرصة ضائعة من أجل تحقيق تقدم هام نحو تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وهو تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٧-١٠ المتمثلة في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.

باء - مجالات التطور الإيجابي

٣٦ - بدون المشاركة الموثوقة لأكبر دولة تجارية في العالم في العمليات التعاونية المتعددة الأطراف، لا يمكن تصور أية مفاوضات بشأن جولة الدوحة الإنمائية. ومن ثم، تظل القيادة والمشاركة من جانب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية محوراً أساسياً في الاتجاه المستقبلي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن إطلاق المناقشات مرة أخرى بشأن سبل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال إدخال إصلاحات معيارية أو عملية أو مؤسسية على طريقة عمله. وفي هذا الصدد، يُذكر أن أعضاء منظمة

(١٣) انظر https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc11_e/documents_e.htm

التجارة العالمية قد تجمعوا في وقت سابق لمعالجة مسائل مثل عملية صنع القرار استناداً إلى توافق الآراء؛ ومبدأ التعهد الكلي الوحيد؛ والكفاءة والشمول والشفافية في عمليات التفاوض؛ ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ والبعد الإنمائي.

٣٧ - وتشير منظمة التجارة العالمية في أحد التقارير[١٤] إلى أن أعضاء المنظمة، خلال الفترة بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، طبقوا ١٠٨ تدابير جديدة مقيدة للتجارة، بما في ذلك زيادة التعريفات أو فرض تعريفات جديدة، ولكنهم نفذوا أيضا ١٢٨ تدبيراً بهدف تسهيل التجارة. ومما له دلالته أن تكون التغطية التجارية المقدرة لتدابير تيسير الاستيراد (١٦٩ بليون دولار) أكبر من التغطية التجارية للتدابير المقيدة للاستيراد بمقدار يزيد عن الضعفين (٧٩ بليون دولار). وبينما يمكن أن يتغير هذا المشهد السياساتي إذا أخذت التدابير الأخيرة المقيدة للتجارة في الاعتبار، مازال أعضاء منظمة التجارة العالمية باقون على الالتزام بقواعد المنظمة عند اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسة التجارية.

٣٨ - وتدل حالة عدم اليقين المتزايدة التي تحيط بنظام التبادل التجاري إلى أهمية التدليل على النظام التجاري المتعدد الأطراف - الذي يكتسب شرعية متزايدة - بوصفه حجر الزاوية في إدارة التجارة العالمية، ومساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعلن التزامها بالترويج لنظام تجاري متعدد الأطراف، يكون نظاما عالميا مستندا إلى قواعد ومفتوحا للجميع وشفافا ويتيح إمكانية التنبؤ وشاملا للجميع ومنصفا وغير تمييزي، بما يتسق مع الغاية ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة[١٥].

٣٩ - والقواعد والضوابط المتعددة الأطراف هي خير ضمان ضد النزعة الحمائية وتكتسي أهمية أساسية في تحقيق الشفافية وقابلية التنبؤ والاستقرار في التجارة الدولية. وبالرغم من الانتكاسات المتكررة والتوترات التجارية المتصاعدة، مازال الدعم العالمي للمبررات العامة للتكامل التجاري من خلال سياسات تكميلية كافية والتعاون التجاري المتعدد الأطراف ثابتاً وواسع النطاق.

على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه التعاون المتعدد الأطراف، يسعى كثير من البلدان إلى زيادة هذا التعاون لا إلى تقليله

(أ) الأطر الإقليمية

٤٠ - ومازالت المبررات العامة لزيادة التكامل التجاري تشكل إطار الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، كما يتضح من سعي البلدان التي تقف على هامش النظام إلى الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية من أجل اقتناص فرصة الاستفادة من إصلاحات السياسات التجارية وحفز التحول الاقتصادي والنمو والتنمية. وتساهم هذه العملية في تحقيق عالمية العضوية بما يتماشى مع الغاية ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، سعى كل من جزر القمر والسودان إلى تسريع عمليات الانضمام.

(١٤) WTO, *Overview of Developments in the International Trading Environment: Annual Report by the Director-General* (WT/TPR/OV/20), 16 November 2017.

(١٥) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة ١٨٧/٧٠ و ٢١٤/٧١ و ٢٠٢/٧٢ بشأن التجارة الدولية والتنمية.

٤١ - وعلاوة على ذلك، يدل استمرار مشاركة العديد من البلدان في الاتفاقات التجارية الإقليمية على رغبتها في الاستفادة من التكامل التجاري. ويمكن أن يعزز ذلك استعداد البلدان للمضي في إصلاح السياسات التجارية والمشاركة في التعاون والمفاوضات على المستوى التجاري المتعدد الأطراف في المستقبل. وفي الواقع، يسعى العديد من البلدان إلى إبرام جيل جديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية من أجل تحقيق التكامل العميق لمجموعة من التدابير المتجاوزة للحدود، وذلك بدرجة ما في إطار الاستجابة للتوسع السريع في التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

٤٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، وقع ١١ من الأعضاء الأصليين في اتفاق شراكة المحيط الهادئ على الاتفاق الشامل والمرحلي من أجل شراكة المحيط الهادئ. وتبلورت أيضا اتفاقات التجارة الإقليمية الثنائية، من قبيل الاتفاقات المبرمة بين كندا والاتحاد الأوروبي وبين اليابان والاتحاد الأوروبي. ولهذه الاتفاقات أهمية كبيرة للنظام من حيث أنها تسعى إلى إنشاء ضوابط تجارية عالية المستوى تشجع على تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير الاستثمار وتيسيره، وإنشاء جيل جديد من القواعد المكيفة بحيث تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين في مجموعة واسعة من المجالات، مثل الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والمؤسسات التي تملكها الدولة، والبيئة.

(ب) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٤٣ - في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ في كيغالي، وقعت ٤٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٥ دولة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي وقت يشكك فيه البعض في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومزايا التجارة الدولية، كانت هذه خطوة جريئة لصالح التجارة والتكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية.

٤٤ - وسينشئ الاتفاق في نهاية المطاف سوقا أوسع نطاقا تضم ٥٥ دولة أفريقية وتشمل أكثر من ١,٢ بليون نسمة ويبلغ دخلها القومي مجتمعة ٢,١ تريليون دولار، وستؤدي إلى دمج الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة في كتلة قارية واحدة. ومن المتوقع أن يعزز الاتفاق التجارة بين البلدان الأفريقية (التي تمثل حاليا حوالي ١٨ في المائة من مجموع تجارتها)، وأن يحقق وفورات الحجم للاستثمار وسلاسل القيمة الإقليمية وأن يعزز عمليات التصنيع التي يحركها الطلب الداخلي. ومن المتوقع أن يخضع ٩٠ في المائة من جميع بنود التعريفات الجمركية، باستثناء المنتجات الحساسة والمستبعدة، لتخفيضات تعريفية تدريجية. وعلى المدى الطويل، استناداً إلى بحوث أجراها الأونكتاد، تشير التقديرات إلى أن التجارة بين البلدان الأفريقية ستزيد بنسبة ٣٣ في المائة وأن مجموع العمالة سيزيد بنسبة ١,٢ في المائة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنسبة تتراوح بين ١ و ٣ في المائة في القارة.

٤٥ - ومع ذلك، ولتحقيق الفوائد الكاملة للاتفاقية، يجب أن توضع دون تأخير شروط تفصيلية للوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالجداول الوطنية للامتيازات الجمركية وبقواعد المنشأ. كما ينبغي النظر في قوائم المنتجات الحساسة والمعفاة فيما يتعلق بالعواقب السلبية المحتملة لهذه القوائم على التكامل الإقليمي[١٦]. كما تحتاج الدول الأطراف في الاتفاق إلى تعبئة الموارد لتعزيز روابط البنية التحتية فيما بينها، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات النامية الجزرية

(١٦) انظر: David Vanzetti, Ralf Peters and Christian Knebel, “Non-tariff measures: lifting CFTA and ACP trade to the next level”, UNCTAD Research Paper No.14 (February 2018).

الصغيرة، عملاً على تيسير التدفق السلس للسلع عبر أفريقيا على أساس أكثر شمولاً. وأخيرا، ينبغي تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية بشأن قواعد المنشأ والجمارك وتيسير التجارة والحواجز غير الجمركية[١٧]، والحواجز التقنية أمام التجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والعبور والإجراءات التصحيحية التجارية. ويلزم الانتهاء من صياغة الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات، الذي سيؤدي إلى إزالة القيود على مختلف وسائل تقديم الخدمات تدريجيا. وستكون مكاسب القارة أعلى بكثير بمجرد توسيع نطاق الاتفاق ليغطي مجالات التعاون تلك.

(ج) الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك

٤٦ - بينما عقدت مفاوضات معمقة لتوضيح وتحسين القواعد المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك على مدى أكثر من عقد ونصف[١٨]، فإن الحاجة الملحة لتوصل المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية إلى نتيجة محددة، حدت برئيس مجموعة التفاوض المعني بوضع القواعد إلى مضاعفة الجهود من خلال صياغة مشروع نص مشترك وغير منسوب لجهة محددة وعقد دورات تفاوضية مواضيعية استثنائية طوال عام ٢٠١٨ لبناء قاعدة صلبة لإنشاء ضوابط شاملة وفعالة متعددة الأطراف بحلول عام ٢٠١٩، قبيل الموعد النهائي المذكور تحديدا في الغاية ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة.. ونظرا لأن هذه الغاية يمكن اعتبارها ''حصادا مبكرا'' من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فقد تترتب على التقاعس عن تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٠ تداعيات شاملة تنسحب على الخطة بأكملها.

(د) الرقمنة والتجارة

٤٧ - يقف العالم على أعتاب عهد رقمي جديد يحمل في طياته تأثيرات تحويلية للجميع. ويوضح الأونكتاد في منشوره المعنون *''تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية''* أن تنامي الاقتصاد الرقمي سوف يشكل تحدياً لقدرة الحكومات والشركات والأفراد على التكيف. وفي الوقت الذي يزداد فيه استخدام الشركات والمستهلكين على حد سواء للإنترنت لشراء السلع والخدمات، وسيصبح البائعون الذين لا وجود لهم على الإنترنت مخفيين بشكل متزايد في السوق. وتتأثر التجارة تأثراً عميقاً بالرقمنة، بما في ذلك من خلال زيادة قابلية الخدمات للتداول، وتجزؤ الإنتاج والتجارة إلى مهام، والتشغيل الآلي، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والاعتماد على المنصات الرقمية. وفي الوقت الحالي، يتم معظم مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية، التي تبلغ قيمتها ٢٦ تريليون دولار، في الاقتصادات المتقدمة النمو، إذ لا يتسوق إلا ٢ في المائة من الناس في أقل البلدان نمواً عبر الإنترنت. ولضمان عدم تسبب الفجوات الرقمية الحالية في اتساع تفاوتات الدخل، ثمة حاجة إلى تضافر الجهود العالمية لدعم البلدان النامية في إحداث التحولات الرقمية.

٤٨ - وستتوقف النتيجة النهائية التي تحققها البلدان المستفيدة من الرقمنة على الاستعداد للتكيف مع هذه التحولات. وفي الدول النامية بشكل خاص، مازال يتعين على معظم المستهلكين والشركات الصغرى

(١٧) المرجع نفسه. يمكن أن تتضاءل المكاسب المتأتية من تخفيضات التعريفات الجمركية أمام المكاسب المتأتية من القضاء على الحواجز غير الجمركية، وزيادة التعاون في مجال اللوائح التنظيمية.

(١٨) بما في ذلك جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ وإعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥.

والصغيرة والمتوسطة الحجم الاستفادة من الإمكانيات التي يمكن للتجارة الإلكترونية أن تقدمها. وعلاوة على ذلك، يتطلب الاتساق مع الالتزامات الدولية مثل خطة عام ٢٠٣٠ جهودًا دولية مستمرة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في الاقتصاد الرقمي[١٩]. وسيضطلع النظام المتعدد الأطراف بدور أساسي في هذه العملية، ولا سيما في المناقشات المتعددة الأطراف التي تدور حول التوازن بين وجود قواعد تدعم إمكانات التجارة الإلكترونية وتوفير حيز السياسات اللازم لتحقيق الأهداف التنظيمية المشروعة، من قبيل حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني.

(هـ) على المسار المتعدد الأطراف، يتحقق تقدم في معالجة بعض المسائل

(١) الإعلان الخاص بالمساواة بين الجنسين

٤٩ - على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، وافق ١٢١ عضوًا ومراقبًا في المنظمة على دعم الإعلان المشترك حول التجارة وتمكين المرأة اقتصادياً، والذي يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في التجارة من خلال إزالة الحواجز وتعزيز وتمكين المرأة اقتصادياً. ويسلم الإعلان بأن السياسة التجارية يمكن أن تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا، ويترتب على ذلك الإقرار بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً عنصران أساسيان في تحقيق التنمية المستدامة.

٥٠ - وفي حين أن الإعلان ليس صكاً قانونياً ملزماً، فإنه يمثل خطوة هامة إلى الأمام على المستوى المتعدد الأطراف نحو تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية، مما يدل على أن المجتمع التجاري قد تجاوز اعتبار التجارة نشاطا محايدا جنسانياً. وينطوي هذا الإعلان على إمكانية التقريب بين الأوساط التجارية وأوساط حقوق الإنسان والأطر القانونية. وقد التزم الموقعون بالإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الإعلان في المؤتمر الوزاري الثاني عشر، الذي سيعقد في عام ٢٠١٩.

(٢) الخدمات

٥١ - يتيح الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات لأعضاء منظمة التجارة العالمية منح الأفضليات، بما في ذلك الوصول التفضيلي إلى الأسواق، للخدمات ومقدمي الخدمات من أقل البلدان نموا. غير أنه بعد مرور أكثر من ست سنوات على اعتماد الإعفاء، كشف تحليل أجراه الأونكتاد أن نصف الأفضليات على الأقل - تلك التي تساوي الأفضليات الممنوحة في إطار جولة الدوحة الإنمائية أو تقل عنها - لا تقدم تفضيلات فعلية أو تتيح فتح أسواق إضافية للخدمات ومقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، تغطي معظم الأفضليات المبلغ عنها الوصول إلى الأسواق، ولا يغطي سوى ١٥ في المائة منها توسيع نطاق المعاملات الوطنية لتشمل الخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نمواً، بينما يركز كثير منها على فئة محدودة من الخدمات. وتتعلق نسبة صغيرة من الأفضليات بالسياحة والتشييد وخدمات الصحة والتعليم، وهي مجالات يتمتع فيها العديد من أقل البلدان نمواً بإمكانات التصدير. ونتيجة لذلك، تواصل مجموعة أقل البلدان نمواً في المنظمة المطالبة بتعزيز تفعيل الإعفاء.

٥٢ - وينبغي ألا يكتفي أعضاء المنظمة بتقديم الإخطارات، بل ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن يتقيدوا بالالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف المؤتمرات الوزارية وبالتركيز على التنمية على النحو الوارد في

(١٩) توجد منصة للأونكتاد على الإنترنت (etradeforall.org) مصممة خصيصاً لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في العثور على المعلومات والموارد اللازمة لتعزيز التجارة الإلكترونية من أجل التنمية المستدامة.

الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات لتفعيل الإعفاء المتعلق بالخدمات، بما في ذلك تدابير معالجة المسائل المتعلقة بالقدرة على التوريد على النحو الذي أكده الإعلان الذي أصدره وزراء أقل البلدان نموا في المؤتمر الوزاري الحادي عشر وذكروا فيه أنه تم استعراض حالة تنفيذ جميع القرارات المتخذة لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك الإعفاء المتعلق بالخدمات، ودعوا الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات روحاً ونصاً. ويجب أن يستمر هذا الالتزام من جانب الأعضاء بعد انتهاء المؤتمرات الوزارية، وأن يتجاوز صيغة بذل أقصى العناية.

(٣) التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق بشأن تيسير التجارة

٥٣ - مع أن إتمام المفاوضات بشأن اتفاق تيسير التجارة استغرق أكثر من عقد من الزمان، إلا أن العمل التحضيري الشامل والمتعمق الذي أجري من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثمر. وبالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، أثبت الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية أثناء المفاوضات أهميته لسير المفاوضات في اتجاه فعال وموجه نحو تحقيق النتائج. وعلاوة على ذلك، تكتسي الأحكام الجديدة الواردة في الاتفاق المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً أهمية أساسية في التوصل إلى نتائج إيجابية في ختام المفاوضات.

٥٤ - بيد أن قدرة الاتفاق على تيسير إحراز تقدم في تبسيط التجارة الدولية باتت محفوفة بالمخاطر. فبالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، هناك حاجة إلى قدر كبير من المساعدة، من الناحيتين التقنية والمالية، لتنفيذ العديد من الالتزامات بموجب الاتفاق. وقد تقدمت الجهات المانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص جميعا ببرامج للتمويل وبناء القدرات والمساعدة التقنية. ويقاس التقدم المحرز بإخطارات منظمة التجارة العالمية بشأن حالة وتتابع تنفيذ هذه الالتزامات. ويلزم الحفاظ على زخم التنفيذ والمساعدة هذا تمشيا مع مراحل التنفيذ المتسلسلة التي تبلِّغ بها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والتي قد تزيد مدتها عن ١٠ سنوات. ومن الأمور ذات الدلالة أن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الاتفاق في إطار المنظمة شكلت مصدر إلهام للتوصل إلى حلول لتيسير التجارة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من قبيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، ولتنفيذ هذه الحلول في منظمات من قبيل جماعة شرق افريقيا.

٥٥ - وكانت الجهود المستمرة والمتضافرة التي بذلتها الأمم المتحدة[٢٠] وشركاء التنمية الآخرون أحد الأركان الأساسية لاعتماد الاتفاق، وستؤدي بالتأكيد إلى مزيد من التبسيط لإجراءات التجارة الدولية، مما يسهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(٢٠) قدم الأونكتاد دعما دؤوبا للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً طوال مرحلة التفاوض بشأن الاتفاق وهو يشارك في تقديم الدعم لتنفيذه. ويواصل الأونكتاد، من خلال نظامه الآلي للبيانات الجمركية، تنفيذ حلول آلية للتخليص الجمركي في أكثر من ٩٠ بلداً. ومن خلال أداة التسجيل الإلكتروني، يساعد الأونكتاد البلدان في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالشفافية بموجب الاتفاق من خلال تطوير بوابات المعلومات التجارية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثالثا – ما الذي ينبغي أن تركز عليه مبادرات التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة

٥٦ – أكدت خطة عام ٢٠٣٠ دور التجارة بوصفها أداة تمكينية قوية لإحداث تحولات جذرية ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٥٧ – وتعرّف التجارة الدولية بأنها وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (على النحو المحدد في الهدف ١٧)، ويعتبر إحراز تقدم ملموس في جولة الدوحة الإنمائية أمرا أساسياً لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وفقا للغاية ١٧-١٠. ومن شأن تنشيط الشراكة أن يؤثر أيضا على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الموضوعية الأخرى المرتبطة بالاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، بما فيها: الهدف ١٧-١٢ المتعلق بتحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، بما يشمل ضمان أن تكون قواعد المنشأ شفافة وبسيطة،؛ والغاية ٢ (ب) تصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية بطرق تشمل الإلغاء الموازي لإعانات التصدير؛ والغاية ٣ (ب) توفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية؛ والغاية ٨ (أ) زيادة المعونة لصالح التجارة؛ والغاية ١٠ (أ) تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية؛ والغاية ١٤-٦ المتعلقة بالقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في صيد الأسماك.

٥٨ – وفي الظروف المناسبة، تتيح التجارة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات والأسواق الأجنبية، وتمكن من تحقيق وفورات الحجم، وتولد فرص العمل. وتمكن التجارة من استخدام الموارد الإنتاجية بصورة أفضل، وقد تحفز التحول الهيكلي في ظل ارتفاع مستوى القدرات التكنولوجية والتطور الاقتصادي مما يُحدث تنمية اقتصادية طويلة الأجل. ويدل تسخير فوائد التجارة لتحقيق التنمية التي تعد شاملة ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً إلى الحاجة إلى وضع سياسات ترمي إلى تحديد الظروف الملائمة. وبدون وضع سياسات لتقاسم الرخاء، من المحتمل أن تزيد التجارة من أوجه التفاوت وتضاعف التوترات الاجتماعية وتؤدي إلى حدوث تدهور بيئي.

٥٩ – ويعد العمل الجماعي العالمي من خلال التعاون التجاري المتعدد الأطراف أساسياً في مواجهة التحديات العابرة للحدود التي تعترض التنمية. وما يزال تنشيط الشراكة العالمية بالغ الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وما يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يعد حجر الزاوية لهذه الشراكة وينبغي اعتباره بمثابة منفعة عامة عالمية.

ألف – الزراعة (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية)

٦٠ – ما تزال ركيزة الدعم الوطني تعد أساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وبدون القيام بإصلاحات، تبقى الأسواق الزراعية مشوهة، وينظر إليها بوجه عام على أنها غير منصفة بحق البلدان النامية. وقد حولت الاقتصادات الرئيسية معظم دعمها إلى تدابير ''الصندوق الأخضر'' غير المشوهة للتجارة، والتي تمثل الجزء الأكبر من الدعم الوطني (مثل منتجات الألبان والدواجن والحبوب والقطن وفول الصويا). ومع أن المقصود بهذا النوع من الدعم هو عدم تشويه التجارة أو تشويهها بالحد الأدنى، ثمة شواغل من أن كمية الدعم الإجمالية قد تشوه التجارة.

٦١ - وليس لدى معظم البلدان النامية أي التزامات تتعلق بخفض الدعم المشوه للتجارة الذي يحمل اسم ''الصندوق الكهرماني''، ولا يحق لها سوى الحد الأدنى من الدعم والدعم المحدد في المادة ٦-٢ (الذي يقدم لصغار المزارعين أو المزارعين الفقراء في الموارد). ويعتبر توخي قدر أكبر من التدقيق في مبلغ الدعم الإجمالي المشوه للتجارة، واحتمال وضع حد أقصى له، هما مسألتان من بين المسائل الرئيسية المعلقة التي ينبغي تناولها عبر مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٦٢ - وما يزال الدعم الوطني يعد المسألة الهامة للقطن أيضا. وتهدف البلدان الأربعة المناصرة[٢١] المبادرة القطن - خارطة طريق القطن - تسعى إلى تحقيق تخفيضات طموحة وسريعة ومحددة في الدعم الوطني عبر سبل منها إلغاء تدابير الدعم المجمعة المتصلة بالقطن تحديداً؛ وتحقيق تخفيضات أكبر في استحقاقات الحد الأدنى، وزيادة الشفافية بشأن تدابير ''الصندوق الأخضر''.

باء - المساواة بين الجنسين (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية)

٦٣ - تعد التجارة أساسية في توفير فرص العمل للمرأة. وقد اعتمد العديد من البلدان النامية على استراتيجيات للنمو المرتكز على التصدير ولدت فرص عمل كثيرة استفادت منها النساء، ولا سيما في قطاعات الصناعات التحويلية كثيفة العمالة. ويوفر قطاع الخدمات بشكل متزايد فرص العمل للمرأة، ويشهد العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا انتقال عمالة المرأة من الزراعة إلى الخدمات.

٦٤ - ويمكن أن تؤدي التوترات في العلاقات التجارية والإجراءات الانفرادية التي تتخذ خارج إطار منظمة التجارة العالمية والتصورات بأن التوترات التجارية آخذة في التصعيد، إلى انكماش الأسواق، وإلى التأثير على إيجاد فرص العمل. ولا يؤثر ذلك على كمية الوظائف التي تنشأ عن التجارة فحسب، بل يؤثر أيضا على نوعيتها. ويستخدم التفاوت بين الجنسين في الأجور وفي ظروف العمل باعتباره استراتيجية تنافسية، ولا سيما داخل سلاسل القيمة العالمية. ويشير أحد التقارير التي أعدها الأونكتاد[٢٢] مؤخراً إلى أن الدمج بين كل من السوق الإقليمية والسوق العالمية الشاملة قد أدى إلى زيادة في عمل المرأة في فئة العمال التقليديين، ولكن ليس في مهام الموظفين الإداريين الذين يناط بهم مستوى أعلى من المسؤوليات ويتقاضون مرتبات تفوق مرتبات غيرهم.

٦٥ - ويعد تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بصورة تراعي المنظور الجنساني ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة بالكامل. وتستند السياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني إلى إحصاءات سليمة. غير أن إحصاءات التجارة والأعمال التجارية لم تصمم لتناول المسائل الجنسانية، وتعد الإحصاءات بشأن صنع القرار داخل الأسرة إحصاءات نادرة. وكثيرا ما تستخدم النساء في أنشطة يتعذر قياسها، مثل العمل غير الرسمي والعمل غير المدفوع الأجر وأنشطة الرعاية ضمن الأسرة. ولهذا، ثمة حاجة إلى اتخاذ مبادرات للتعاون المتعدد الأطراف موجهة لما يلي: تحسين توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛ وتقييم البيانات اللازمة لوضع السياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني؛ ومناقشة الطريقة التي يمكن بها تحسين الهياكل الأساسية للبيانات من أجل تيسير الربط بين البيانات (مثل، الربط

(٢١) بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي

(٢٢) الأونكتاد. *التكامل الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا: التجارة والآثار الجنسانية* (٢٠١٨).

بين الإحصاءات المتعلقة بالشركات وكل من بيانات الإنتاج وبيانات الأسرة)؛ ووضع نهج جديدة لجمع البيانات اللازمة لإثراء السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى توسيع نطاق استخدام تقييمات الأثر الجنساني للسياسات التجارية قبل تنفيذها وأثناءه وبعده. فعلى سبيل المثال، فإن إجراء تقييم مسبق لأثر اتفاق تجاري قيد التفاوض على الجنسين يمكّن من التنبؤ بأثره المحتمل على المرأة وبالتالي تعديل شروطه و/أو اتخاذ تدابير تعويضية إذا كان الأثر المحتمل سلبيا، أو اتخاذ تدابير تكميلية لزيادة الآثار الإيجابية المتوقعة[٢٣]. وتحتاج مبادرات التعاون المتعدد الأطراف إلى العمل من أجل دعم مواصلة تطوير أدوات التقييم الجنساني هذه واستخدامها الواسع النطاق.

جيم - الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠ من الأهداف الإنمائية للتنمية)

٦٧ - أظهر الأونكتاد في تقرير صادر عنه[٢٤] أن تحرير التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض البطالة، إذا لم تتكيف أسواق العمل إلا ببطء على المستوى القطاعي. وعلى هذا، فإن أحد الشروط الهامة لنجاح أي استراتيجية دولية للسياسات التعاونية هو التعامل مع نتائج سوق العمل بوصفها أحد الشواغل الرئيسية ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا توجه المفاوضات التجارية من منظور المصالح التجارية والقدرة التنافسية النسبية فحسب، بل أيضا من منظور اعتبارات العمالة والأجور. وعلاوةً على ذلك، ينبغي عدم التفكير في الامتيازات ودعم التكيف من حيث شروط الوصول إلى الأسواق فحسب، بل أيضا من حيث آثارها على العمل والأجور. ومن نفس المنطلق، ينبغي عدم تقييم برامج المعونة لصالح التجارة وفق آثارها المحتملة على التجارة فحسب، بل أيضا وفق أثرها المحتمل على صافي خلق فرص العمل والتغييرات اللاحقة في الإيرادات النسبية. ويمكن أن يكون لهذه الاعتبارات دور كبير في تعزيز مساهمة التجارة في تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

دال - الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك (الهدف ١٤ من الأهداف الإنمائية للألفية)

٦٨ - سيُبقي الافتقار إلى القدرة على إيجاد حل متعدد الأطراف لإعانات مصائد الأسماك على الحوافز الضارة لجني الأرصدة السمكية التي استُنفذت بالفعل. وستكون الإرادة السياسية في سد ثغرات التفاوض التي تتسم بالمزيد من التعقيد، والمشاركة النشطة والبناءة لجميع الدول الأعضاء أمرين أساسيين في تحقيق الغاية ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أن تسهم نُهُج تجارية أخرى متعددة الأطراف وإقليمية في زيادة استدامة مصائد الأسماك، بل إن عليها أن تقوم بذلك. ومن شأن المواءمة بين استراتيجيات تراعي الغايات المعلنة لأهداف التنمية المستدامة - من أجل تعزيز اتساق السياسات - أن يدعم هذه العملية. وسيواصل كل من الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى البلدان من أجل التوصل، بحلول عام ٢٠١٩، إلى توافق في الآراء بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك.

---

(٢٣) في هذا الصدد، وضع الأونكتاد مجموعة أدوات للتجارة والمساواة بين الجنسين من أجل التقييم المسبق لأثر الإصلاحات التجارية على الجنسين.

(٢٤) الأونكتاد. *الوصول إلى الأسواق، والتجارة والتنمية المستدامة: منفذ لسوق العمل*. الدول النامية في التجارة الدولية (جنيف، ٢٠١٨). (سيصدر قريباً)

هاء – المسائل الإنمائية

٦٩ – لا تزال المعاملة الخاصة والتفضيلية مسألة طويلة الأمد وأساسية للبعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ومع أنه ليس هناك من حل سهل، تسعى البلدان النامية إلى إعطاء الأولوية لتلك الأحكام التي يمكن أن تيسر السياسات الرامية إلى تحقيق أغراض التصنيع، مثل شروط المحتوى المحلي المنشأ بموجب تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وأحكام اتفاق الدعم والتدابير التعويضية. ومن ناحية أخرى، لا يزال التنفيذ الفعال للقرارات السابقة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية يعد أحد الشواغل الرئيسية، مثل التنفيذ الكامل للمادة ٦٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي توفر الحوافز للشركات من أجل نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا، والذي لم يؤمن بعد.

٧٠ – وفي هذا السياق، من المهم ضمان الإعمال الفعال للإعفاء الممنوح لأقل البلدان نموا في مجال الخدمات من خلال توفير المعاملة التفضيلية المجدية تجاريا للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا. ومن المهم أيضاً بناء قدرات أقل البلدان نموا في مجال الخدمات، وتيسير الاعتراف بالمؤهلات. وفي حين أنه تم حتى الآن تقديم ٢٤ إخطاراً بالمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا بموجب الإعفاء الممنوح لها في مجال الخدمات، لم يستخدم هذه التدابير أيٌّ من هذه البلدان.

٧١ – وتسعى البلدان، على نحو متزايد، للاستفادة من اقتصاد الخدمات ومن التجارة فيها للحث على إحداث تحول هيكلي للتمكن من تحقيق التنمية المستدامة. ويحدث ذلك بشكل أكبر عندما يتطلب تحقيق العديد من الأهداف والغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة حصول الجميع على الخدمات الأساسية وخدمات الهياكل الأساسية، بما فيها خدمات الصحة والتعليم والمالية والمياه والبيئة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رابعا – الاستنتاجات

٧٢ – تعد التجارة أحد المصادر الهامة للرخاء والأفكار والقيم اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. غير أنه من المسلم به على نطاق واسع أن فوائد التكامل التجاري لم توزع توزيعا متساويا بين البلدان وداخل المجتمعات، وكثيرا ما تركزت في عدد قليل من الجهات الفاعلة، بينما في حين أن أي أثر سلبي على الشمولية والأبعاد الاجتماعية والبيئية اعتبر أساساً من العوامل الخارجية. وقد تكمن هذه النتائج المتفاوتة في أساس التشكيك مؤخراً في فوائد العولمة والتجارة وفي عودة ظهور مشاعر وسياسات قومية تدعو إلى الانعزالية.

٧٣ – وبينما يسعى العالم إلى تسخير العولمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة، لا بد من أن تضطلع التجارة بدورها الكامل، مما يعني تحقيق النمو المطرد وضمان الاتساق مع التنمية المستدامة. وبدون وضع سياسات تؤدي إلى تحقيق الرخاء المشترك عبر سبل منها آليات تكييف التجارة والعمل، يمكن للتجارة أن تزيد من أوجه عدم المساواة، وتصعد التوترات الاجتماعية وتؤدي إلى حدوث تدهور بيئي. ومن الضروري أن يعمم في خطط السياسات الوطنية مزيجُ السياسات الاستباقية والمتسقة الذي يجمع مجالات التجارة والتنمية والصناعة والاقتصاد الكلي والمجالات الاجتماعية وغيرها من مجالات السياسة العامة. وفي هذه العملية، من المهم إدراك أن التجارة تغير شكلها استجابةً لكل من التطورات التكنولوجية وسلاسل القيمة الموسعة ونماذج الأعمال التجارية والابتكارات السياساتية الجديدة.

٧٤ - ومن الضروري أن تكون الأسواق الدولية مفتوحة، ولكن من الضروري أيضا إدارة هذه الأسواق على نحو يكفل تعزيز التجارة للتنمية المستدامة. وتعد الشراكة العالمية وسيلة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن شأن النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والمرتكز إلى القواعد والمنفتح وغير التمييزي والمنصف أن يشكل أحد العناصر الرئيسية لهذه الشراكة، وفقاً لما نصت عليه الغاية ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق تزايد التوترات التجارية وانتكاسات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والعمليات الإقليمية والمحدودة الأطراف المتنامية، تعتبر أمراً أساسياً إعادةُ تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية مع تجديد الزخم والأهمية. ويمكن أن يبدأ ذلك بإدماج أبعاد التنمية المستدامة في السياسات والمفاوضات والاتفاقات التجارية.

٧٥ - وستظل منظومة الأمم المتحدة طرفاً رئيسياً مؤثراً في النظام التجاري المتعدد الأطراف في ضوء الضرورة الإنمائية العالمية المتمثلة في إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تواصل تقديم دعم لا لبس فيه للتعاون التجاري المتعدد الأطراف ولبعده الإنمائي من أجل تحقيق بيئة تمكينية عالمية للتنمية المستدامة. وهي تمثل أفضل ضمان للوقاية من النزعة الحمائية والنزعة القومية الاقتصادية ويمكن أن تدعم الشفافية والقدرة على التنبؤ واستقرار التجارة الدولية على أفضل وجه. وقد عملت هذه المنظومة بصورة خاصة لفائدة الاقتصادات التي تزداد ضعفاً وهشاشة والتي تعتمد على التجارة لإحداث تحول اقتصادي وتنمية اقتصادية. ويمكن لها أن تدعم بطريقة مجدية جهود الأعضاء المبذولة لتمهيد الطريق نحو التغلب على التشكيك في التجارة وتعزيز تعددية الأطراف التجارية لدعم التنمية المستدامة.